

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية وآليات وسائل اقتصاد العاملين المدنيين والعسكريين؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة؛

قرر القانون الآتي:

مادة ١ — تبدل المادة ١ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه بالنص التالي:

مادة ١ — فبا عدا بدل السفر ومصاريف الاتصال الفعلية وبدل العناية، واعادة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الإضافية والتوصيات وما في حكمها التي تتعذر لأى سبب كان علاوة على الرسوم الأصلية للعاملين المدنيين والعسكريين لوسائل الجواز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والمياثان والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥٪ على الأدنى.

ويتمدف حساب نسبة التخفيف وما يستحق من البدل بعد خفضه بقيمة التي كانت متتورة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٥ أو في تاريخ لاحق يكون قد تغير فيه البدل مالم يتضمن قرار منع البدل على مراعاة نسبة التخفيف المقررة.

مادة ٢ — يسري حكم المادة السابقة على البدلات والرواتب الإضافية والتوصيات المستحقة عن الشهر الحال لتاريخ نشر هذا القانون ولا تصرف فروق عن الماضي.

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ومتكون له قرارات القانون، ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ شaban سنة ١٢٩١ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧١)

أنفر السادات